نظرة عامة

تشير نتائج استقصاء الظرفية الصناعية الذي أنجزه بنك المغرب برسم شهر فبراير[1] إلى تحسن النشاط. وهكذا، تنامى الإنتاج وتزايدت المبيعات، فيما بلغت نسبة استخدام القدرات الانتاجية 78%.

وقد سجل الإنتاج ارتفاعا في كل من «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الميكانيك والتعدين»، كما استقر في «الصناعة الغذائية «وانخفض في فرع «النسيج والجلد».

من جهتها، ازدادت المبيعات في كافة الفروع باستثناء «النسيج والجلد» حيث شهدت تراجعا. وحسب الوجهة، فقد ارتفعت في السوقين المحلي والخارجي على حد سواء.

أما الطلبيات، فشهدت انخفاضا نتيجة تراجع في فرعي «النسيج والجلد» و «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية». بالمقابل، ارتفعت في «الصناعة الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين».

وسجلت دفاتر الطلبيات مستوى أقل من العادي إجمالا، لا سيما فيما يتعلق «بالنسيج والجلد» و«الصناعة الكيماوية وشبه كيماوية»، بينما كان مستواها عاديا بالنسبة «للصناعة الغذائية» وفوق العادي بالنسبة «الميكانيك والتعدين».

وبالنسبة للأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب المقاولات الصناعية عموما زيادة في الإنتاج والمبيعات. وحسب الفروع، فإنهم يرتقبون ارتفاعا في فرعي «الصناعة الكيماوية وشبه كيماوية« و«الميكانيك والتعدين»، واستقرارا في «الصناعة الغذائية» و «النسيج والجلد». غير أن 27% من المقاولات قد عبرت عن عدم وضوح الرؤية فيما يخص التطور المستقبلي للإنتاج، و19% فيما يخص المبيعات.

[1] تم إنجاز الاستقصاء بين 2 مارس و1 أبريل 2026، وتعد النتائج على أساس نسبة الإجابة الإجمالية التي بلغت 63%.